

الوفا: لجنة يقظة في وزارة الحكامة

هكذا ستراقب الحكومة أسعار محطات البنزين

سنعتمدها لمتابعة السوق بناء على أسعار برميل النفط في سوق روتردام». لكن، كيف ستتدخل الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، ووزارة الطاقة والمعادن، في حالة اكتشاف أن محطة ما رفعت الأسعار في حين أن محطات أخرى خفضت السعر؟ يجيب الوفا: «هذا يعني أن المحطة تريد أن تربح بشكل غير معقول، وفي هذه الحالة ستواجه برفع الضرائب على الأرباح».

لكن هناك وسيلة أخرى متاحة للحكومة وهي اللجوء إلى مجلس المنافسة، خاصة إذا اتضح أن شركات البنزين متفقة على سعر موحد، ما يتعارض مع قانون الأسعار والمنافسة.

التفاصيل ص 5

الرباط
عبد الحق بلشكر

يتخوف العديد من المواطنين من أن يفتح توقف الحكومة عن تحديد الأسعار المرجعية للمحروقات الباب لرفع غير مبرر للأسعار، ما يهدد القدرة الشرائية.

محمد الوفا، الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، قال لـ«أخبار اليوم» إن القانون المتعلق بالأسعار والمنافسة يتيح للحكومة التدخل في حالة ملاحظة أي اختلالات في الأسعار، وأضاف: «عملياً، فإن لجنة تحديد الأسعار في الوزارة تحولت إلى لجنة لليقظة» مضيفاً أن «هناك أسعارا مرجعية